مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٥)

صراع الهويات الفرعية في العراق وآثارها السياسية والأجتماعية

م.د. كريمة لطيف عبدالله
كلية الاعلام/ جامعة ذي قار
م.د احمد محمد علي جابر العوادي
مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

الملخص

تعد أزمة صعود الهويات الفرعية بعد العام ٢٠٠٣ وتنامي الصراع بين هذه الهويات تحدي خطير يمس وحدة الدولة واستقرارها المجتمعي وهدد التماسك الذي كان سائداً خلال عقود طويلة من التعايش، إذ أدى هذا الصراع الى تفكك الهوية الوطنية وصعود الهوية الطائفية والقومية والدينية والمناطقيه، وحاولت القوى السياسية العراقية الأفادة من هذا الصراع لتحقيق مكاسب سياسية ومصلحية بعدها تمثل المدافع الوحيد عن هذه القومية أو الطائفة، والتي جعلت العراق يعاني من عدم استقرار وصراع خطير فقد العراق خلاله مئات الآلاف من المواطنين مابين قتيل ومفقود ومهجر، كل ذلك أعطى قناعة لدى العراقيين بأن هذه السياسات التي تعبر عن هويات فرعية لاتحقق متطلبات العيش الكريم والمساواة بين العراقيين على أساس المواطنة بل تمثل رؤية حزبية وطائفية وقومية ضيقة تمثل مصلحة للقوى السياسية التي تتبناها وان الأزمات الكثير التي يعانيها العراق نتيجة وجود قوى تتبنى هذا النهج في المحاصصة على حساب الوطن والمواطن.

Abstract

The crisis of the rise of sub-identities after ٢٠٠٣ and the growing conflict between these identities is a serious challenge to state unity, community stability and cohesion that has prevailed for decades.As a result of the escalation of these identities, the whole national identity receded. As the Iraqi political forces tried to benefit this conflict for political and societal gains, then these forces represent the only defender of this nationalism or sect.That made the country suffer from instability and bitter conflict, during which Iraq lost hundreds of thousands between dead , missing and displaced. All this has convinced Iraqis that these policies, which reflect sub-identities, do not meet the requirements of decent living and equality among them on the basis of citizenship. Rather, it reflects a narrow partisan, sectarian and nationalist vision that represents the interest of the political forces who adopt it.

مقدمة

شكل صراع الهويات الذي تعرض لها العراق أزمة معقدة هدد الهوية الوطنية والوحدة الوطنية التي تميز بها العراق منذ تأسيسه و التأريخ الطويل من التعايش بين اديانه وطوائفة وقومياته، فالتراكم الطويل من عجز الأنظمة السياسية التي حكمت العراق في إيجاد معالجات تسهم في تعزيز التماسك الأجتماعي والهوية الجامعة على أساس المواطنة وبلورة رؤية وطنية لتشكيل الهوية الوطنية الجامعة تستطيع أستيعاب التناقضات، لكن ماحصل في العراق هو التخلي عن الهوية الوطنية لصالح الهويات الفرعية مما ادى أزدياد حدة الصراع بين هذه الهويات تبدأ بالمطالبة بالمشاركة بالسلطة والثروة وتنتهي عند الحدود الادارية وأقتسام الدولة بين مجموعة من الطوائف تقودها قوى سياسية تمثلها، إذ ادى تقاسم الدولة الى خلق تحديات خطيرة تبدأ بتفكيك العراق كدولة قادرة على حماية مواطنيها، الى جانب تنامي ظاهرة التطرف والارهاب وتصاعد توتر العلاقة بين المركز وأقليم كردستان وتنامي ظاهرة الفساد وعدم القدرة على محاربته أضافة الى تنامي ظاهرة السلاح خارج اطار الدولة والعجز عن وضع معالجات لحصر هذا السلاح، مما جعل الفرد العراقي يبحث عن حلقات أخرى غير الدولة كطائفة والقبيلة والحزب يوفر له الحماية.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: ان صراع الهويات الفرعية في العراق لها أبعاد سياسية واجتماعية خطيرة هددت الهوية الوطنية وأدت الى صعود هويات طائفية وقومية قبلية ومناطقية نتيجة فشل الدولة والنخب السياسة في إداء مهمتها، كما إن آثار هذه التحديات التي شهدها المجتمع العراقي لم يقتصر أوتستثني فئة إجتماعية محددة بل شملت جميع العراقيين جعلهم يصلون الى قناعات أن بناء إستقرار مجتمعي يحتاج الى بناء دولة تعمل على بناء وحدة الوطنية وإندماج مجتمعي، تكون بديل عن الهويات الضيقة التي لم تضمن حقوق العراقيين.

أشكالية البحث:

أن الفشل في ادارة الدولة من قبل الحكومات العراقية والقوى السياسية العراقية في وضع معالجات شاملة لتعزيز الهوية الوطنية أدى الى تنامي الهويات الفرعية الدينية والقومية والطائفية والقبلية على حساب الهوية الوطنية .

منهجية البحث:

تناولنا في هذا البحث عدة مناهج لدراسة مفهوم الهوية وصراع الهويات الفرعية لتغطية موضوع الدراسة إذ تناولنا المنهج الوصفي للأشارة على الأحداث والتغيرات التأريخية التي أثرت عليها، الى جانب المنهج التحليلي لغرض تفسير وتحليل عدد من القضايا المتعلقة بالمجتمع العراقي والتحديات التي يعانيها وأسبابها.

هيكلية البحث:

نتناول في البحث مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة يتناول الأول مفهوم الهوية والهوية الوطنية والقومية فيما يتناول الثاني تحديات بناء الهوية الوطنية في العراق، اما المبحث الثالث فنتناول فيه آثر عدم الأستقرار السياسي على تنامي الهويات الفرعية في العراق.

المبحث الاول
مفهوم الصراع و الهوية

سنتناول في هذا المبحث مفهوم الصراع والهوية والهوية الوطنية والقومية

أولاً: الصراع:

هو التفاعل المادي بين القيم والمصالح والحاجات، ولايقتصرعلى ذلك بل يتصل بأي شكل من أشكال الخلاف حول أهداف التي يجب تحقيقها و يختلف هذا الصراع من صراع داخلي في الشخص ذاته أو بين مجموعة من الأشخاص ، إذ يرى أرسطو ان الصراع حالة شاذة لأن الحالة الطبيعية للأنسان هو الأنسجام مع الناس الآخرين وهذا ما اكدت عليه الكنيسة الكاثوليكية وعدته يمثل الموقف المسيحي، إلا إن المنظور الحديث للصراع في العلاقات الإجتماعية والشخصية يعد أمراً طبيعياً.(١)

والصراع ظاهرة إجتماعية وسياسية له مفاهيمه وعوالمه وهي متعددة ومتنوعة فهناك الصراع بين النخبة الحاكمة والجمهور، يرى الإتجاه الليبرالي إن الصراع سياسي يكون على شاكلة التنافس الإقتصادي، ويعد كلاهما من أشكال الصراع من أجل البقاء كما يراه داروين إذ تتصارع الأنواع من أجل البقاء للأقوى، أما كارل ماركس فيرى أن الصراع ينتج بسبب التضارب والتناقض بين مصالح الطبقات الأجتماعية التي تقررها طبيعة العلاقات الأنتاجية والذي ينجم عنه صراع بين الطبقات. (٢)

ثانيا: الهوية:

هي الشعور الذي يملكة الفرد أو الجماعة بالأنتماء الى فئة أجتماعية معينة يشتركون بصفات وخصائص تميزهم عن الجماعات الأخرى، ويبرز النزاع على الهوية عندما تشعر فئة اجتماعية معينة بأن قيمهم وأفكارهم ومتبنياتهم الفكرية أصبحت مهددة أومحرومون من التعبير عنها أو تعرضهم للتهميش والتمييز كونهم ينتمون الى هذه الفئة الأجتماعية ممايخلق صراع داخل المجتمعات ولعل الصراع والحروب العرقية والدينية والأثنية نجم عن صراع هوية، وتحاول الأحزاب والساسة أستغلال هذا الصراع للمطالبة بحقوق تلك الهويات لتحقيق مكاسب سياسية وهذا سمي بسياسات الهوية وصعود الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية .(٣)

وقد عرف الهوية الجرجاني بانها (الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق أشتمال النواة على الشجرة في المغيب المطلق).(٤)

كما تعرف بانها منظومة من المعطيات المادية والمعنوية والاجتماعية التي تنطوي

(١) فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ط١، مركزالخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص ١٥٣.

(٢) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط١، دار النهضة العربية، بيروت،٢٠٠٨ ، ص ٣٨٥

(٣) ينظر: مجموعة باحثين، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات المفاهيم الأساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي، ط١، جمعية الأمل العراقية، بغداد، ٢٠١٨، ص ص ٩٨-٩٩.

(٤) علي بن محمد الجرجاني، التعاريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥، ٢٥٧.

على نسق من عملية التكامل المعرفية ولايمكن ان تكون المنظومة في حيز الوجود مالم يكن هناك من يعطيها وحدتها ومعناها ونعني هنا مشاعر وروح الأنتماء والاحساس بالهوية والانتماء لها.(٥)

فالهوية الثقافية والحضارية لأي أمة من الأمم تعد المعيار الأساس التي تميز أمة من الأمم عن غيرها وحضارتها وشخصيتها التي تجعل للشخصية الوطنية طابعاً تتميز به عن الشخصيات الوطنية الأخرى.(٦)

ثالثاً: الهوية الوطنية:

هي الميزة المشتركة التي تجمع الأفراد الذين ينتمون الى أقليم محدد وتميزهم عن غيرهم من المجموعات، وقد يختلفون من ميزات أخرى لكن إخلافاتهم لاتؤثر على أنتمائهم الوطني ووحدته الوطنية فالمشتركات التي تربط مواطني دولة تكون معززاً للهوية الوطنية فيها.(٧)

رابعاً القومية:

فهي أيديولوجية فكرية سياسية تؤكد على أهمية العامل القومي كوسيلة للتمييز بين الشعوب وتدعوهم الى الأنتماء الى امة ومجتمع يميزهم عن غيرهم وتجمعهم ضمن اطار جامع كان تكون منظمة سياسية واحدة تعتنق أيديولوجية قومية واحدة ضمن قيم وتقاليد مشتركة تحاول من خلالها تحقيق الاهداف القومية التي تشكلت من اجلها وترتبط القومية بعدد من العناصر، تعد من المقومات التي تعزز وجودها ونموها واهمها اللغة والعرق و الدين والاقليم والتاريخ المشترك.(٨)

ان وضع حلول ومعالجات شاملة لصراع الهوية صعبة ومعقدة، فالقبول بالحوار مع الآخر المختلف يمثل تهديداً لهوية كل طرف بسبب التخوف من الأنتقاص من حقوقه، لكن ليس من المستحيل الوصول الى قناعات مشتركة في ظل وجود أطراف تؤمن بالحل لتحقيق هدف العام للجماعة.(٩)

كما يعد الضعف الذي تعاني منه الهوية الوطنية والأزمات التي سببها هذا الضعف ألقى بضلالها على مايعانيه العراق بعد ٢٠٠٣ وخاصة مع تنامي الهويات الفرعية والتي جذرت المشكلة و تنامي سياسة الهويات، ومحاولة القوى السياسية في العراق أيصال قناعات من ان الصراع الذي تخوضه تلك القوى من أجل الحصول على المكاسب السياسية هو صراع للحفاظ على حقوق الطائفة والقومية التي تمثلها، مما جعل

(٥) اليكس ميكشيلي، الهوية، ط١، ترجمة: علي وطفة، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ١٩٩٣، ص ١٢٩.

(٦) عبد العزيز بن عثمان التويجري، التراث والهوية، المنظمة الأسلامية للتربية والعلوم والثقافة –اسيسكو، الرباط، ٢٠١١، ص٢١.

(٧) عماد فوزي شعيبي، المعنى الفلسفي للهوية المفارقات والتناقضات، مؤتمر الهوية الوطنية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٢.

(٨) محمد برهام المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات، ط١، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ١٨٧–١٨٨.

(٩) مجموعة باحثين، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاع المفاهيم الأساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي، ط١، جمعية الأمل العراقية، بغداد، ٢٠١٨، ص ٣٧.

الاحتقان يصل ذروته داخل المجتمع فالشيعة يعدون نفسهم قد حرموا من المشاركة في السلطة منذ العام ١٩٢٠ ويعدونه خطأ لايمكن تكراره، والسنة عدوا أن عدم الحصول على المكاسب التي حصلوا عليها هو تهميشاً لهم، كذلك الكرد فان التخوف من حكومة مركزية قوية تسلب حقوقهم والصلاحيات الواسعة التي يمتلكونها تجعلهم في حالة من عدم الثقة ويطالبون بضمانات دستورية، كل ذلك جعلت القوى السياسية العراقية تعيش حالة من عدم الثقة بين أطرافها وانعكس سلبيا على بنية المجتمع العراقي واستقراره.(١٠)

فمنذ تشكيل مجلس الحكم الأنتقالي مرورا بعدة إنتخابات شهدها العراق والتي تعد مؤشراً لعملية التحول الديمقراطي، إلا إن المخرجات لهذه العملية قد أنتجت تشوهات كبيرة خاصة مع تنامي الهويات الطائفية والقومية وتسييسها مجتمعياً مما ولد برلماناً مكوناتياً يعمل على تمثيل المكون الذي يمثلة وليس الدولة وعدم قدرتها على تحويل الدولة الى سلطة تحمي المواطن .(١١) كذلك إستمرار الصراع الحزبي والقومي والطائفي مع عجز النخب على بلورة هوية جامعة للعراقيين، ولعل المسألة الكردية في مقدمة تلك المشكلات، واليوم يشهد العراق حالة شبيهة لما عاشه العراق أيام نشوء الدولة العراقية لكن بمستوى أكثر صعوبة، فالصراع على الهوية اليوم إنتقل بين القوى الماسكة بالسلطة إلى إقتتال مجتمعي كما هو الحال في العام ٢٠٠٦ ومحاولة كل طرف من هذه القوى التمسك بالهوية الفرعية التي تنتسب لها ومحاولة اجتثاث الهوية الأخرى وتهميشها.(١٢)

إن الأشكالية الأساسية في العراق منذ تأسيسه الى اليوم هو الصراع القائم مابين الدولة من جهة والهويات المتعددة في المجتمع من جهة أخرى، فالدولة العراقية منذ تأسيسها حتى ٢٠٠٣ حاولت إحتواء الهويات وتكييفها ضمن رؤية محددة ضمن السياسات التي تضعها الأنظمة لخدمة أهدافها ومصالحها حتى إن كانت تلك السياسات فيها كبت وتهميش لهذه الهويات، مما ولد تسيد هوية واحدة على حساب الهويات الأخرى، والحفاظ على تلك السياسة بمختلف الوسائل وفي مقدمتها أستعمال العنف تجاه تلك الهويات، وعن أية هوية يمكن تبنيها في العراق فالقوى السنية العروبية تتبنى رؤية وهي أن هوية عربية بحكم محيطه العربي أم هوية إسلامية بحكم الأغلبية العظمى من المجتمع العراقي أم هي مجموعه هويات لم يتم صقلها، فالعرب السنة عبروا على إن العراق هو دولة عربية ولابد من تأكيد ذلك في الدستور ،أما الموقف الكردي كان معارضا لهذا المطلب بعد العراق لايمثل العرب فحسب بل الأكراد والتركمان وغيرهم لذا تم تضمين ان العراق عضو في الجامعة العربية كذلك مطالبة القوى السياسية الإسلامية بالتأكيد على الهوية الإسلامية كل هذه الخلافات تعكس حجم المشكلة التي يعاني منها العراق.(١٣)

كل هذا التخبط جعل العراق بشكل عام والمناطق المتنازع عليها بشكل خاص عرضة لصراع بين عدة هويات تحاول كل هوية تعزيز وجودها على حساب الهويات الأخرى، مما سبب آثار خطيرة على الأستقرار المجتمعي.

(١٠) جاريث ستانسفيد، العراق الشعب التاريخ والسياسة، ط١، سلسلة دراسات مترجمة، العدد ٣١، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩ ، ص ٥٩ .

(١١) عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد ٢٠٠٣ ، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٢٦.

(١٢) باقر ياسين، ودكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق، من الألف الثالث قبل الميلاد إلى الألف الثالث بعد الميلاد، ط١، دار آراس للطباعة، أربيل، ٢٠١٢، ص ٢١٥.

(١٣) فيبي مار، عراق مابعد ٢٠٠٣، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، د.ط، دار المرتضى طبع نشر توزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص٧١.

المبحث الثاني
تحديات بناء الهوية الوطنية في العراق

شهدت الهوية الوطنية في العراق تحديات خطيرة أثرت بشكل كبير بنية المجتمع وتماسكه فالتنوع القومي والديني والطائفي لايعد سبباً لنشوء هذا الصراع فالهند من اكثر البلدان الذي تتعدد فيه الأديان والطوائف لكنها أستطاعت ان تجمع الهنود ضمن هوية وطنية واحدة، ان الأزمات التي يعانيها العراق لاتتعلق بتنوعه بل في كيفية إدارة هذا التنوع وتكون الدولة هي الضامنه والحامية لحقوق جميع المواطنين من دونأي تمييز، لذلك سنتناول عدة تحديات تؤثر على بناء هوية وطنية عراقية وأهمها:

الخلل البنيوي:

شهد العراق منذ تأسيس الدولة العراقية خللاً بنيويا ألقى بتاثيرة على الهوية الوطنية في العراق ولم يتم تشخيص أو وضع معالجات من قبل القوى السياسية الماسكة بالسلطة في تلك الحقبة أو من قوى المعارضة، بل وأمتد هذا الخلل بعد العام ٢٠٠٣ فسياسات فرض الهوية الأحادية للنظام السياسي القائم في تلك الحقبة بحجة المواطنة والوحدة الوطنية لكن طبقاً لمصلحة وأيديولوجية ماسكي السلطة باستعمال القوة ولد رد فعل عكسي من عدة فئات مجتمعية سواء من الكرد أو من الشيعة بل حتى من السنة المخالفين لأيديولوجية البعث، ولعل التاريخ الطويل للتمرد الكردي والدماء الكثيرة التي أريقت فضلا عن الانتفاضات التي قام بها الشيعة هي دلاله واضحة على عمق الخلل البنيوي الذي يعاني منه العراق، ومما زاد تأزم هذا الوضع هو حال العراق بعد سقوط دكتاتورية البعث، فبالرغم من جو الانفتاح والحرية وانعدام السياسات الأحادية التي كانت موجودة كما في السابق لكن الموروث المتجذر من هذا الخلل في بنى الدولة العراقية بدأ يخرج إلى العلن مع قصور القائمين على السلطة على معالجة تلك الأزمات بل جذرت القوى السياسية العراقية الشيعية والسنية والكردية عمق الانقسام المجتمعي وتقوقع تلك القوى حول هويته الطائفية والقومية مما ولد احترابا داخلية داخل البنية الاجتماعية للعراق منذراً بتفكك الدولة العراقية .[١٤]

المحاصصة الحزبية:

شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ ومنذ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي، والذي كان بداية التقسيم القومي والطائفي في بنية المجلس ويضاف إليه التقسيم الحزبي في بنية كل (مكون) حسب ما أطلق عليه، والمشكلة التي أفرزها هذا التقسيم هو تجذر الهويات الفرعية الطائفية لدى الشيعة والسنة والقومية عربية وكردية على حساب هوية وطنية واحدة، وعند تحليل أسباب توجه القوى السياسية العراقية الى هذه السياسة نستطيع إجمالها

(١٤) مجموعة باحثين، كردستان العراق إقليم فيدرالي أم دولة كردية، ط١، دار الساقي للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ٢٠١٤، ص ٢٣_٢٥.

في ثلاثة أسباب أولها ان التقسيم القومي والطائفي بين القوى السياسية العراقية كان هو السائد في حقبة المعارضة العراقية بل وفي جميع مؤتمرات المعارضة العراقية ونسبة كل فئة دينية واجتماعية وما تمثله من المجتمع العراقي، أما السبب الثاني فنجد إن القوى السياسية العراقية لم تستطع أن تضع إستراتيجية واضحة لدورها في العراق مابعد سقوط النظام الدكتاتوري واستمرت تتبع السياسة نفسها عندما كانت في المعارضة بعد أن أصبحت مشاركة في الحكم، أما السبب الثالث فيتعلق بالمكاسب الذي حصلت عليها تلك القوى عندما تتبنى الهوية الطائفية والقومية مما جعل الهوية الوطنية الخاسر الوحيد في بناء الدولة العراقية. (١٥).إذ برز نوعين من الانقسامات أحدهما بين القوى السياسية (الشيعية والسنية والكردية) التي كانت متحالفة مع بعضها في حقبة المعارضة وهدفها الرئيس إسقاط النظام السياسي السابق، لكن هذا التحالف كان هشاً وأنتهى في العام ٢٠٠٣ ومحاولة تقسيم الدولة ضمن أطار المحاصصة على أسس طائفية وقومية.(١٦)

أما الانقسام الآخر فبرز داخل القوى المتجانسة ونجم عن ذلك من تصاعد حدة العنف وضياع الهوية الوطنية بالرغم من التماسك النسبي الظاهري داخل تلك القوى إلا إن عدة خلافات ظهرت الى العلن داخل البيت الشيعي بين القوى السياسية الشيعية، كذلك القوى السنية والكردية جعل هذه القوى تنشغل بمحاولة تحقيق الانسجام الداخلي في بنية تلك القوى، ويمكن تشخيص السبب في هذا الصراع إلى سببين أولهما عدم النظر إلى المشتركات وقبول الآخر والتأكيد على الدين والمذهب والقومية، أما السبب الثاني تنامي المصلحة الفردية على حساب الوحدة المجتمعية فعامل القوة هو الجامع بين الفئات الاجتماعية، فضلا عن التغيير المستمر في الأنظمة والتوجهات من دون النظر إلى الهوية الجمعية في ظل مجتمع تنامي الطائفة والقومية و القبيلة والحزب والذي انعكس سلبيا على بناء الهوية الوطنية في العراق.(١٧)

عدم الثقة بين الشركاء الماسكين بالسلطة:

بالرغم من مرور ١٦ عاما على التغيير في العراق لكن عدم الثقة هي السمة الواضحة في العلاقة بين القوى السياسية العراقية، القوى السياسية الشيعية وبما يمثلونه من ثقل ديموغرافي يؤكدون أحقيتهم بالسيطرة السياسية بعد تهميش لعقود، أما العرب السنة يتخوفون من السيطرة الشيعية على مقاليد الحكم وتهميشهم وعدم ضمان حقوقهم في المشاركة في الحكم، وخاصة بعد الخطأ الاستراتيجي الذي وقع فيه السنة بعدم المشاركة في السلطة ومقاطعة أغلب القوى السنية الانتخابات، بل وحتى القوى الكردية تتخوف عدم ضمان حقوق الأكراد في تقسيم الموارد والسلطة، وادى ذلك الى إزدياد حدة قضايا شائكة وخاصة المناطق المتنازع عليها وتوزيع الثروة وصلاحيات الحكومة

(١٥) شمران العجلي، الخارطة السياسية للمعارضة العراقية، لندن، ط١، دار الحكمة، ٢٠٠٠، ص ٨٤_٨٦.
(١٦) مجموعة باحثين،إستراتيجية التدمير أليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه الطائفية الهوية الوطنية السياسات الاقتصادية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد٤٩، ٢٠٠٦.ص ٦٠.
(١٧) عبد اللطيف الحزر، العراق الجديد بين الامتناع والممانعة، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص ٢٦٨_٢٦٩.

المركزية.[١٨]

عدم وجود أستراتيجية موحدة لبناء هوية وطنية جامعة: فتناقض كبير في المناهج الى جانب لم يتم تعزيز هذه المناهج بقيم الهوية الوطنية والمواطنة بل إن التناقض، مابين الإقليم وباقي مناطق العراق من خلال وضع مناهج بالتاريخ والثقافة الكردية بدل من المناهج المتبعة في باقي أنحاء العراق مما خلق فجوه عززت الفجوة التي كانت داخل الفئات الناشئة في المجتمع العراقي منذ العام ١٩٩١ والانقطاع الكبير بين الإقليم وباقي أنحاء العراق ونشوء فئة شبابية لاتعرف العربية ولا تتمتع بهوية وطنية عراقيه موحده نتيجة عقود من الكبت الذي عاناها الإقليم.[١٩]

اضمحلال دور الطبقة الوسطى: تلعب الطبقة الوسطى في أي مجتمع دوراً كبيراً ومؤثراً في أية عملية إصلاحية وتغييرية بعدها الطبقة الواعية والمثقفة، وقد لعبت هذه الطبقة دورا مؤثراً في تاريخ العراق السياسي في حقبة تأسيس الدولة العراقية لكن دورها بدا يضمحل بعد سيطرة الأنظمة التسلطية على الدولة في العراق وعملها بتهميش هذه الطبقة للخطر الذي تشكله تلك الطبقة على الأنظمة السائدة، بحيث وصلت إلى حالة من الانهيار نتيجة عدة أسباب منها سياسات القمع والتهميش للأنظمة السلطوية التي حكمت العراق بل فضلا عن النزعة القبلية والمناطقية التي لعبت دوراً سلبياً في نشاط وقوة هذه الطبقة[٢٠]

لقد أدت سياسات تحطيم هذه الطبقة كعسكرة السلطة والحروب المتكررة والحصار الاقتصادي وترييف المدن، مم أدى الى تغيير ديموغرافي كبير وأصبح العراق في تلك المرحلة طبقتين أغنياء وفقراء، كل ذلك ترك أثار كارثية على هذه الطبقة فبالرغم من عودة تلك الطبقة إلى الوجود مرة أخرى لكن فاعليتها لم تكن بالمستوى المطلوب نتيجة تراكمات الخوف والتهميش والإحباط الذي تعانيه جعلها غير فاعلة في قيادة عملية التغيير وفي بناء هوية وطنية نتيجة التفكك الذي شهده المجتمع العراقي. [٢١]

تأثير العامل الخارجي على الهوية الوطنية في العراق: يؤدي العامل الخارجي الإقليمي والدولي تأثيرا سلبيا على بناء الهوية الوطنية في العراق فتأثير دول الجوار العراقي دوراً معوقاً لبناء الهوية الوطنية العراقية من خلال تطبيق إستراتيجية تقوم على ضمان أمنها القومي وضمان مجالها الحيوي من قيام نظام معادي لها داخل العراق، فهي من ناحية لا ترغب في أن يصبح العراق دولة متماسكة قوية يخلوا من الصراعات وتعلو فيه الهوية والوحدة الوطنية لما له من تأثير على موقع تلك الدول للدور المحوري الذي يلعبه العراق في حالة إستقراره، لذلك تعمل كل جهة من دعم القوى المتقاربة معها طائفيا وقوميا وفكريا ويرجع هذا الدعم إلى حقبة المعارضة العراقية مما جعل العراق يعاني من صراع بين هذه الدول وحرب بالوكالة كل دولة تحاول تطبيق رؤيتها لما

(١٨) أنتوني كوردسمان، تطور التمرد العراقي٢٠٠٣_٢٠٠٥، ط١، ج١، ترجمة أمير جبار الساعدي، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص ١٣٣_١٣٩.

(١٩) المصدر السابق، مصدر سبق ذكره، ١١٠.

(٢٠) حنا بطاطو، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ط١، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات فرصاد، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٤٤.

(٢١) عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، ط١، دار أسامة +للنشر والتوزيع،عمان، ٢٠٠٩، ص١٢٨.

يكون عليه العراق وخاصة إن هذه الدولة تدعم القوى المتقاربة منها مذهبيا مما جعل العراق في حالة من التمزق والتمحور بين دول تطبيق مصالحها على حساب المصلحة الوطنية العراقية بين محور ايران ودعمها للقوى الشيعية ودول الخليج وتركيا ودعمها للقوى السنية [٢٢]

عدم الإفادة من تجارب الدول المجاورة:

وبالرغم من اختلاف نظامي الحكم في تركيا وايران فأحدهما يتبنى النهج العلماني بجميع قواعده والآخر يطبق النهج الإسلامي بقوة واضحة، لكن الجامع بين النظامين هو المحافظة وتعزيز الهوية الوطنية في البلدين وكيفية الاستفادة عراقياً من هاتين التجربتين لتعزيز الهوية الوطنية العراقية، فكلا البلدين يرتبطان بعلاقات متينة مع القوى السياسية العراقية ودعم كلتا الدولتين لعدد من القوى لتعزيز أمنها القومي والمكونات التي تمثلها، ومن ناحية أخرى تتلاقى مصالح كلا من تركيا وايران في المعارضة لأي طموح كردي بتحقيق دولة كردية ان الاستفادة من هذه السياسة الإقليمية لدول الجوار العراقي تعطي القوى السياسية الخبرة اللازمة لتعزيز الهوية الوطنية الجامعة لجميع العراقيين.[٢٣]

وعليه فإن حجم التحديات التي يشهدها العراق وعدم جود حلول جذرية لما يعانيه المجتمع العراقي وعجز القوى السياسية والحكومات المتعاقبة التي تولت السلطة على وضع معالجات تستطيع النهوض بالواقع العراقي سواء في ملف الخدمات وانهيار البنية التحتية أو محاربة الفساد الى جانب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل من الشباب والاعداد الكبيرة من خريجي الجامعات، مع الفشل الحكومي في وضع أستراتيجية لبناء هوية وطنية جامعة والتي هي دالة واضحة بل أستمرار المحاصصة الحزبية ضمن أطار طائفي وقومي مما جعل المجتمع العراقي في حالة من عدم الثقة والرفض للنخبة السياسية الماسكة بالسلطة، كل ذلك دفع العراقيين الى الخروج بمظاهرات للمطالبة بعملية أصلاحية شاملة.

(٢٢) حسين درويش العادلي، المواطنة، ط٢، دار المرتضى طبع نشر توزيع، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٧_١٩.
(٢٣) أسا لندكرين، السياسة التركية حيال أقليم كردستان العراق، دط، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، دار المرتضى طبع نشر توزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٤٩.

المبحث الثالث
آثر عدم الأستقرار السياسي في تنامي الهويات الفرعية في العراق

تعد التحديات التي تنامت في العراق بعد العام ٢٠٠٣ والتي أدت الى تنامي الهوايات الفرعية وصراع بين تلك الهويات لأثبات وجودها والتي ادت بالنتيجة الى ضعف الهوية الوطنية ولعل من اهم تلك التحديات التي تواجه العراق آنياً ومستقبلياً هي العلاقة الغير مستقرة بين المركز والأقليم و تاثير الصراع بين المركز والأقليم في تأجيج صراع الهوية وتنامي الهوية القومية الكردية على حساب الهوية الوطنية والمطالبة بتحقيق حلم الدولة القومية الكردية ضمن هوية قومية كردية، لكن ذلك الحلم تعترضه عدة عقبات، إذ لاتزال تراكمات وآثار الحرب الاهلية الكردية بين الحزبين مستمرة من خلال الصراع الحزبي بين السليمانية وأربيل حول مناطق نفوذ كلاً من الطرفين وتنامي الهوية الحزبية داخل الأقليم بالرغم من محاولات الطرفين أظهار توافقهما نتيجة الضغط الخارجي أو لمحاولة الحصول على مكاسب عند التفاوض مع المركز. (٢٤)

وهذا ماتبنته القوى السياسية الكردية منذ ٢٠٠٣ لكن هذا التوافق بدأ يتلاشى وبرز واضحاً في العام ٢٠١٨ وعدم الدخول بقائمة واحدة بل واحتدام الصراع بين الحزبين الكرديين على منصب رئاسة الجمهورية وهي دالة واضحة على ان الأيديولوجية التي كانت تتبناها القوى السياسية الكردية من تبني الهوية القومية على حساب الهوية الوطنية الجامعة بدأت بالانحسار وان كانت مرحلياً على حساب الهوية الحزبية والصراع على المناصب في المركز.

كما ان التخوف الحاصل في العراق يقوم من ان الخلل في العلاقة بين الجانبين وصعود الهويات الفرعية في العراق على حساب الهوية الجامعة والصراعات المحتدمة بين القوى السياسية لذلك بدأت الدعوات تظهر الى تقسيم العراق الى ثلاث مناطق جائت على لسان جو بايدن العام ٢٠٠٧ بتقسيم العراق الى ثلاث فدراليات او اقاليم وازداد هذا التخوف بعد وصول بايدن الى الادارة الامريكية كنائب لباراك اوباما مما يعطي الفرصة متاحة ويجعل خيار التقسيم مطروحا داخل الإدارة الامريكية بعد الفشل الامريكي في توحيد القوى السياسية والازمات المتكررة التي تعيشها البلدان وخاصة بعد انسحاب القوات الامريكية.(٢٥)

إذ تعد قضية كركوك أنموذجاً واقعياً لصراع الهوية فالتعدد العرقي والديني والمذهبي يجعل من هذه المدينة عراق مصغر، وتعد هذه القضية من القضايا الشائكة بين المركز والأقليم بعد ٢٠٠٣ فالكرد يعدونها جزءاً من الأقليم ويعملون على ضمها، أما التركمان الذين يسكنون فيها باعداد ليست بالقليلة ويعدوها امتداداً لتأريخهم وعظمتهم في زمن الأمبراطورية العثمانية فيعدونها مدينتهم ولايحق للكرد ضمها الى الأقليم، كذلك هو حال

(٢٤) مجموعة باحثين، برنامج لمستقبل العراق بعد أنهاء الأحتلال، ط١، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول ، ٢٠٠٥، ص ٢٦٩.

(٢٥) احمد السيد تركي، اعراض مابعد الاحتلال، التداعيات السياسية والامنية للانسحاب الامريكي من العراق، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات، العدد ١٧٨، ٢٠١٢، ص١٤٦.

العرب، لذلك بالبحث عن المشتركات وقناعات بين مواطني كركوك على أساس العيش بعيداً عن نفي الآخر او تهميشة هو الحل لمستقبل المدينة فأسلوب القوة وفرض الامر الواقع لم يعد يجدي نفعاً ولعل سياسات التعريب التي اتبعها النظام السابق وفشلها بعد ٢٠٠٣ أو محاولة فرض أمر واقع وتطبيق سياسة لطرف محدد ليست هي الحل، إذ يمكن أن تصبح كركوك أنموذجاً لتعايش الهويات بدل صراعها ليطبق في جميع العراق الذي يعيش صراع هويات طائفية وقومية وحزبية ومناطقية .(٢٦)

أن عدم أستقرار العلاقة بين المركز والأقليم والوصول الى أرضية مشتركة للأنسجام أفرز ذلك دعوات لبعض القوى السياسية بالدعوة لأقامة أقليم شبية بأقليم كردستان، إذ طرحت القوى السياسية السنية مشروع الأقليم السني وعدها جزء من مطالبة القوى السياسية السنية لحقوقها والأبتعاد عن التهميش الذي تعاني منه القوى السنية وخاصة أحساس تلك القوى انهم فقدوا مكاسبهم التي كانو يملكونها قبل العام ٢٠٠٣ فمشروع الاقليم السني يقوم على أقامة أقليم للمحافظات السنية الممتدة من الموصل الى الأنبار، فبعد أن كانت القوى السياسية السنية تملك مشروعاً معارضاً للفيدرالية والأقاليم خاصة عند كتابة الدستور، بدأت تنظر هذه القوى الى مشروع الأقليم، بدعم من القوى الأقليمية، كجزء من منع أقامة مشروع الهلال لمنع النفوذ الأيراني الممتد من إيران الى الشام لكن هذا المشروع بدأ بالأنحسار بعد سيطرة مايسمى تنظيم داعش على الموصل وصلاح الدين والأنبار وجزء من ديالى وكركوك، كما المطالبة بالأقليم كونه لايحضى بالقبول شعبياً بالوقت الحالي.(٢٧)

إذ لاتزال الهوية الوطنية في العراق تعاني من أزمة كبيرة فالاحتقان بين القوى السياسية العراقية أجيج بوادر عدم الثقة بين فئات المجتمع العراقي وجعل العراق يتناسى هويته الوطنية في ظل تنامي الهوية الفرعية وصعودها على حساب الهوية الوطنية طبقاً لمصلحة القوى السياسية المحركة للعملية السياسية أو القوى المناوئة للعملية السياسية بحيث أصبح المجتمع العراقي يعيش حالة من الصراع حذرته المحاصصة الطائفية والقومية التي أصبحت عرفاً سائداً جعلت العراق يعيش حالة أسوء من الحالة اللبنانية في التقسيم الطائفي، فبعد ان كنا نتخوف من لبننه العراق أصبح اللبنانيون يتخوفون من تعريق لبنان وبهذا أصبح الأنموذج العراقي أنموذجا فاشلاً في أنظمة الحكم بعد أن كان يتأمل به أن يكون أنموذج الديمقراطية في الشرق الأوسط،(٢٨) فبالرغم من إن العراقيين تخلصوا من نظام قمعي دكتاتوري يتبنى أيديولوجية قمعيه بعثية، وجاء نظام يقوم على مبادئ الديمقراطية كالانتخابات والأحزاب وحرية الرأي والتظاهر وهي مقومات النظام الديمقراطي لكن الإشكالية تقع على القوى القائمة على النظام وكيفية إدارة تلك الوسائل الديمقراطية، إن الخلل الذي نشخصه اليوم في بناء الهوية الوطنية في العراق لايقع

(٢٦) ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركزك السياسة الأثنية في النزاع والحلول التوافقية، ط١، ترجمة عبد الله النعيمي، دراسات عراقية، بغداد- أربيل- بيروت، ٢٠٠٩، ص ١١.

(٢٧) مجموعة باحثين، داعش أيكولوجيا التمدد وشم الدين بالدم، ط١، دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع-مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجية، ٢٠١٦، بيروت-بغداد، ص ١٢٠.

(٢٨) للمزيد أنظر: مجموعة باحثين، احتمالات الحرب الأهلية في العراق، تساؤلات ورؤى متبادلة، ندوة، مركز العراق للدراسات الإستراتيجية، العدد٣، عمان، ٢٠٠٧، ص١٧_٢٨.

على عاتق القيم الديمقراطية بل إن الخلل يقع على من يستخدم الوسائل الديمقراطية في غير محلها، فما فائدة قيام انتخابات برلمانية في ظل وجود قانون للأحزاب السياسية في العراق لم يتم أقراره الا بعد ضغط المظاهرات المطالبة بالإصلاح في العام ٢٠١٥ وفية الكثير من الاعتراضات من أجل أن يضع قواعد وقوانين للأحزاب ومعرفة مصادر التمويل وغيرها من القواعد التي تحدد قواعد الأحزاب، بل استطاعت القوى السياسية الماسكة بالسلطة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ اختيار النظام الانتخابي الذي يضمن مصالحها وتأثيرها في صنع القرار ويغبن حقوق القوى الصغيرة وما هي الجدوى من القيام بحملات انتخابية ترفع فيها الهوية الطائفية ويغذى بة الشحن الطائفي بين فئات المجتمع العراقي بدل من الوحدة الوطنية والمواطنة وضمان حقوق كافة المواطنين ضمن الهوية الوطنية الواحدة.(٢٩)

فعند تحليل الانتخابات كأنموذج ديمقراطي نجد هذه الوسيلة في حالة من التغيير المتكرر بالنسبة لقوانين الانتخابات، فمن القائمة المغلقة وجعل العراق دائرة انتخابين واحدة في انتخابات الجمعية الوطنية في كانون الثاني ٢٠٠٥ إلى القائمة الشبة مفتوحة في الانتخابات البرلمانية في كانون الأول ٢٠٠٥ والذي شابته عدة عيوب وخاصة مايتعلق بالخاسر الأقوى وخسارة القوائم الصغيرة مقاعدها لصالح القوائم الكبيرة، إلى قانون سانت ليكوا الى سانت ليكو المعدل في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لعام ٢٠١٤ كلها قوانين يشوبها الملاحظات وتحتاج إلى تعديل.(٣٠)

ليس هذا فحسب بل العراق يحتاج إلى أصلاح مؤسسي كبير يخرج من المحاصصة فعند تحليل دور الهيئات المستقلة والتي أنشئت لتكون بعيداً عن المحاصصة والتجاذبات ولكي تعزز النظام الديمقراطي لكن هذا الدور لم يكن له وجود نتيجة المحاصصة التي تم بها اختيار ممثلي تلك الهيئات فالمفوضية المستقلة للأنتخابات في العراق التي انشئت من اجل ضمان الحيادية والشفافية في الانتخابات البرلمانية والمحلية في العراق تم تعيين أعضائها على أساس المحاصصة الطائفية والحزبية(٣١)

ان التعثر الذي ساد في العملية السياسية في العراق والاحتقان بين القوى الماسكة بالسلطة جعل الحل في نظر الكثيرين هو طرح مشروع تقسيم العراق إلى أقاليم شيعي وسني وكردي وأبتدئها (هنري كيسنجر) وعد إن العراق يتجه الى طريقين أما الأوتوقراطية أو يتفكك الى أكثر من جزء طبقاً لمكوناته الاثنية وعدها البديل عن الحرب الأهلية.(٣٢)

إن آليات تعزيز الهوية الوطنية تقوم على القناعة الحقيقية بالإصلاح من قبل جميع القوى المشاركة في الدولة وخاصة القوى السياسية العراقية ولعل المطالبات في الإصلاح من قبل العراقيين والتي برزت في ألآونة الأخيرة نتيجة الإحباط من الفشل السياسي الذي تمر به الدولة العراقية بل عززت هذه المطالبات عملية بناء الهوية الوطنية لكونها لاتخدم

(٢٩) عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم أنتخاب مجلس النواب العراقي بعد ٢٠٠٣ ، مصدر سبق ذكره، ص٦.
(٣٠) للمزيد ينظر: مجموعة باحثين، تجربة الأنتخابات العراقية بين المنجزات والتحديات، حلقة نقاشية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد١١٣، ٢٠١٢، ص ص ١_٨.
(٣١) جاء أنشاء المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق بأمر سلطة الأئتلاف المؤقتة رقم ٩٢ في ٢٠٠٤/٥/٣١.
(٣٢) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص١١٦

فئة دون أخرى كما ان التنوع في المشاركة من كافة الفئات هي دالة واضحة على ان الفشل في بناء الدولة يعاني منه الجميع دون استثناء لذلك فان المسؤولية تقع على عاتق القوى السياسية المشاركة في السلطة بالخروج من هذا المأزق في وضع معالجة لهذه الأزمة من خلال معالجات تتعلق بإصلاحات في بنية النظام السياسي القائم على المحاصصة الحزبية والعمل على اختيار التكنوقراط ووضع سياسات تسهم في أعطاء دور للفئات التي تسهم في عملية الإصلاح كالشباب والمثقفين والناشطين المدنيين، كما تلعب المؤسسة الدينية وبالأخص المرجعية الدينية دوراً مؤثراً في خروج العراق من أزمة الهوية التي يعيشها من خلال تعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخر والابتعاد عن التطرف.(٣٣)

أن مسؤولية أزمة الهوية التي نعيشها اليوم هل تقع بجميعها على عاتق القوى السياسية بعده صانعة القرار وبيدها السلطة لكن القوى السياسية العراقية الإسلامية وغير الإسلامية لم تستطع أن تعزز ثقة المواطن بها فهناك انقطاع كبير ين الأقوال والأفعال وبين التنظير والعمل الواقعي نجم عن ذلك فجوة كبيرة بين هذه القوى وفئات المجتمع المختلفة مما جعل تلك القوى تلجا الى الهوية الطائفية والقومية لتعزيز ثقلها الجماهيري فلا نجد أن قوى سنية أو شيعية او كردية ينتخبها جمهور غير جمهورها، بل ان الإحباط أصاب جمهور تلك القوى نتيجة الشعارات الانتخابية دون التطبيق على ارض الواقع، كل ذلك جعل المجتمع في ظل غياب هوية وطنية جامعة يعاني من عدم الأستقرار والتي لها أثار كارثية على الاندماج الوطني للعراق.(٣٤)

فبالرغم من تاكيد أغلب القوى السياسية العراقية على الهوية الوطنية وضرورة تحقيق الوحدة الوطنية لكن لانرى تطبيقاً واضحا لهذة الرؤية ولهذه الاهداف بل تحاول كل واحدة من هذه القوى ان تضع تعريفها للهوية الوطنية ضمن مصالحها وهل يتناسب مع أولوياتها والحصول على المكاسب والسبب في ذلك أن القوى السياسية لعراقية لم تصل إلى قناعة ان تبني رؤية فكرية ضيقة تقتصر على هوية طائفية وقومية معينة تؤدي إلى نتائج سلبية على المدى البعيد للعراق ككل ولجمهور تلك القوى، بل ان تماسك تلك القوى يتفكك وتشتعل الصراعات الداخلية فيما بينها بعد أن كان الصراع موجهاً نحو الآخر المختلف .

شهدت المناطق المتنازع عليها أزمة كبيرة خاصة بعد سيطرة مايسمى تنظيم داعش أغلب هذه المناطق، فماتعرض لها سكان هذه المناطق من نزوح تاركين كامل ممتلكاتهم وأموالهم جعلهم يعيشون مشاكل أقتصادية كبيرة، فضلاً عن أختطاف وسبي النساء وأستغلالهن لممارسة البغاء وخاصة التي ينتمين الى الأقليات في هذة المناطق من الأيزيديين والشبك والمسيحيين والتركمان، الى جانب تلك المعاناة هناك معاناة النزوح وترك الاطفال لدراسة وتزايد عمالة الأطفال والتي لها أثار مباشرة وغير مباشرة

(٣٣) برهم صالح ، أزمة العراق غياب الضمانات في أدارة الدولة، ملتقى بحر العلوم للحوار، بغداد، العدد٨، ٢٠١٣، ص ١٣.

(٣٤) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، ط١، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٢، ص ص٤٣٢_٤٣٣.

تهدد مستقبل العراق. [٣٥]

كما شهدت هذه المناطق تدمير البنية التحتية بصورة كبيرة سواء من قبل التنظيم المتشدد أو من خلال العمليات الحربية الى جانب أن تقارير تحدثت في ٢و٣ من شهر آب ٢٠١٥ عن قيام البشمركة الكردية بتهديم أبنية المؤسات الحكومية والمنازل المدنيين بالعبوات الناسفة في قضاء الدبس وعدد من القرى كدور الري الأولى ودور الري الثانية وناحية ملة عبد الله في محافظة كركوك وهذا جزء من حالة الخلل في العلاقة بين المركز والأقليم وصراع الهوية المستمر في هذه المناطق إذ أستمرت حالة الأختطاف من التنوعات المختلفة المحتقنة سياسية وأجتماعيا مما يجعل هذه المناطق غير مستقرة لمواطنيها وتحتاج الى تعزيز قوة الدولة.[٣٦]

إن مامر به العراق من صراع طائفي وتنامي التطرف والتعصب داخل المجتمع العراقي ودخول التنظيمات المتشدده ابتداء من تنظيم القاعدة حتى تنظيم داعش الى جانب عدم الأستقرار الامني، الى جانب عدم الأستقرار المجتمعي بين وجود خللاً كبير في الإستراتيجية التي يبنتها الحكومات العراقية المتعاقبة والقوى السياسية التي شكلت هذه الحكومات من أن السياسات التي اتبعتها بتبنى هوية طائفية وقومية تحاول من خلالها كسب جمهورها هي سياسه خاطئة وادت الى فقدان هذه القوى شعبيتها ولعل نسبة المشاركة المتدنية في انتخابات ٢٠١٨ هي دالة واضحة على حالة الأحباط الذي يسود المجتمع العراقي، الى جانب خروج مظاهرات المطالبة بالحقوق المشروعة لجميع العراقيين والشعور بهوية الوطنية التي تجمع العراقيين بعيداً عن أنتماءتهم الطائفية والقومية والمناطقيه بداية نمو وعي جديد بالمواطنه والانتماء لبلد ولشعب يعاني من نفس الازمات بالرغم من تنوعهم الفكري والأيدلوجي والأثني.

(٣٥) تقرير منظمة الهجرة الدولية تقرير موقف رقم ٨، للمدة من ١٦ اب –٢٢اب٢٠١٤، ٢.

(٣٦) مكتب حقوق الأنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي) ومكتب حقوق الأنسان التابع للمفوضية السامية لحقوق الأنسان، تقرير حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق للمدة ١ آيار ولغاية ٣١ تشرين الأول٢٠١٥، ص ص ٣٢-٣٦.

الخاتمة

أفرز صراع الهويات الفرعية في العراق أثاراً مجتمعية وسياسية خطيرة أثرت على جميع العراقيين من دون أستثناء كالحرب الطائفية والتي قتل فيها آلاف العراقيين أضافة الى أزمات الأرهاب والنزوح والهجرة وإحتقان القومي، إذ إن حجم المشكلات التي يعيشها العراق في هذه الحقبة المهمة من تأريخ العراق تجعله يمر بخطر حقيقي يمس وحدته ومستقبلة ووجوده لاسيما في فشل الدول في في تنفيذ مهامها وعجز النخب والقوى السياسية العرقية المشاركة في السلطة من معالجة هذه التحديات فلم تستطع إيجاد معالجات لتعزيز التماسك والوحدة الوطنية داخل المجتمع العراقي والذي يسهم في عملية تعزيز الهوية الوطنية من خلال الابتعاد عن الخطاب الطائفي والقومي وتعزيز ثقافة قبول الآخر والقيام بإصلاحات داخلية في بنية تلك القوى ومتبنياتها الفكرية مبتعدة على المحاصصة وصراع النفوذ، لاسيما ماتعانيه هذه القوى من تفكك وانقسام داخلي فيما بينها يجعل من الصعوبة أن تكون قادرة على تبني بناء الهوية الوطنية عراقية جامعة وتجعلها ضمن أولوياتها بدلاًعن المصلحة الحزبية وهذا لم يتحقق، لذلك بدأ المجتمع العراقي يصل الى قناعات لدى مختلف فئات المجتمع العراقي إن التمسك بالهوية الفرعية مهما كانت مسمياتها لم تستطع إن تلبي حقوق العراقيين على إختلافهم في الحياة الحرة والعيش الكريم، لذلك كان الخروج بإحتجاجات مطلبية تدعو الى إصلاح شامل لبنية الدولة القائم على المحاصصة الأثنية ومحاسبة الفاسدين مهما كانت طوائفهم وقومياتهم وإستبداله بنظام قائم على المواطنة هي دالة واضحة من أن تغيير ويؤدي الى نتيجة هي توحد العراقيين بعدم العودة الى عراق قائم على المحاصصة ولعل رفع شعار نريد وطن هي دالة واضحة على عمق الهوة بين العراقيين الذين يحاولون أعادة بناء الهوية الوطنية من جهه والقوى السياسية التي تتبنى المحاصصة والدفاع عن الهويات الفرعية.

التوصيات :

١. الحاجة الى أن تاخذ الدولة دورها الفاعل في بناء هوية وطنية جامعة على أساس مبدأ المواطنة وليس دولة تقوم على أساس طائفي أو قومي أو قبلي أو مناطقي.
٢. أهمية الشعور العام الذي بأن الهوية الوطنية هي الحل الوحيد لتحقيق الأستقرار السياسي والإجتماعي كونها تعزز المواطنه والتماسك بين فئات المجتمع العراقي بدلاً عن الهويات الفرعية الأخرى التي عززت الأنقسام والذي .
٣. تعزيز ثقافة التكامل والحاجة الى العمل الجماعي من خلال تعزير القناعات لدى العراقيين بأن التشتت والفرقة أدت بالنتيجة الى ماشهده العراق من حروب وصراعات نتيجة الخلل الكبير في بناء الدولة ومؤسساتها.
٤. أهمية أن ياخذ الشباب في العراق دورهم في بناء هوية وطنية جامعة ولعل

الاحتجاجات التي شهدها العراق والتي تطالب بالاصلاح ومحاربة الفساد هي دالة واضحة على فشل مشروع أنشاء مجتمع يقوم على الصراع بين فئاته وتنوعاته .

٥. ضرورة قيام القوى السياسية العراقية بمراجعات فكرية تتخلى عن منهج المحاصصة الذي ساد بعد العام ٢٠٠٣ .

أثبتت مظاهرات ٢٥ تشرين ٢٠١٩ أن الأنقسامات الطائفية والقومية التي سادت بعد العام ٢٠٠٣ الى اليوم لم تؤثر على الهوية الوطنية والشعور الوطني العراقي بل أعطت نتائج إيجابية بتعزيز هوية موحدة لجميع العراقيين على اختلاف أنتماءاتهم.